مسألة تركيا الكردية وعملية السلام

يلماز أنصار أوغلو

باحث سياسي

تشهد تركيا حاليًا سلسلة من الأحداث التي ستسطر في التاريخ؛ فهي تحاول حل المسألة الكردية المستعصية منذ أمد بعيد. وحاليًا وأكثر من أي وقت مضى، أحيت عملية السلام الآمال بإيجاد حل لهذه المشكلة. ومع ذلك، لا تخلو هذه العملية من المخاوف. على كل حال، الأمل ينبع من الحقيقة أننا نشهد تقدمًا كبيرًا، لم نكن لنتصوره حتى قبل وقت قصير. ومع ذلك، فإن التجارب السابقة تجعل من الصعب علينا التغلب على التحفظات.

على الرغم من التاريخ الطويل للمسألة الكردية، فقد فشلت المناهج السياسية المختلفة في إيجاد حل يرضي جميع الأطراف. وحتى الآن، وضعت الجماعات السياسية المختلفة شروطها لحل المشكلة وطورت سياساتها على أساس مفاهيمها. تتوارد في الأذهان مصطلحات مختلفة مثل؛ المسألة الشرقية، والمشكلة الشرقية، ومشكلة الجنوب الشرقي، ومشكلة الإرهاب، والمشكلة الكردية، وقضية كردستان. وليس هناك أدنى شك في أن كل عبارة من هذه العبارات تحمل في طياتها دلالة سياسية معينة وبعض الأحكام المسبقة. مصطلح المشكلة الشرقية يشير إلى الجغرافيا ويرفض وجود الهوية الكردية. ومشكلة الجنوب الشرقي تشير إلى التخلف والتفاوت بين الأقاليم، بالإضافة إلى الجغرافيا، وتشير ضمنيًّا إلى أن القضاء على التحديات الاقتصادية سيحل المسألة الكردية تلقائيًّا.

منذ وقت قصير، كان الرأي العام ينظر إلى حزب العمال الكردستاني (PKK) على أنه «منظمة إرهابية» نظرًا لتبنيه العنف وشنه هجمات عنيفة أضرت بالمدنيين والأهداف الرسمية على حد سواء. وقللت الحكومات المتعاقبة من شأن المسألة الكردية، عقب ظهور حزب العمال الكردستاني، وتعاملت معها من منظور أمني واعتبرت أن هذه القضية مسألة أمنية فقط، وبدأت المحادثات لمواجهتها وركزت بشكل حصري على «مشكله الإرهاب». وردًّا على إرهاب حزب العمال الكردستاني من الأسفل، طورت الدولة وسائل مختلفة لخلق إرهاب من

رؤية تركية
2013 - 7
18 - 7

الأعلى، فجرت عمليات تعذيب، واختطاف، واختفاء وعمليات قتل لا حصر لها، وتهجير قسري، كتدابير لمكافحة الإرهاب. وكشفت أنشطة حزب العمال الكردستاني والتدابير التي اتخذتها الدولة عن وجود «مشكلة إرهاب» في تركيا.

في عام 2009، فتحت حكومة حزب العدالة والتنمية الباب أمام النقاش حول "الانفتاح الكردي" وضمنت هذه المبادرة إجراء مناقشة متعمقة للمسألة الكردية وعرضت القضية على الرأي العام

مما لا شك فيه، أنه من الضروري تشخيص هذه المشكلة بشكل دقيق من أجل إيجاد حل دائم وشامل. ومن أجل نجاح هذه الجهود، يجب علينا وضع نهج شامل لتقييم جميع جوانب هذه المسألة، بما في ذلك أسبابها الجذرية، والتمييز بين القضايا التي أدت إلى المشكلة نفسها والمشكلات التي نتجت عن المشكلة الرئيسية.

الأسباب الجذرية والنتائج ذات الصلة

المشكلة التي تحاول تركيا التصدي لها اليوم تعود لزمن بعيد. تحت الحكم العثماني، تعايشت جماعات ولغات وأديان مختلفة داخل منظومة الملة millet، حيث تمتعت كل مجموعة بدرجة معينة من الحكم الذاتي. وكان لكل ملة من الملل قواعدها القانونية الخاصة بها في العديد من المناطق. ومع ذلك، اتخذت الإمبراطورية العثمانية عددًا من التدابير لتعزيز السلطة المركزية، عندما نشبت بعض التوترات بين الأكراد والدولة. ببساطة، كانت مجرد مسألة إدارية بين المركز الإمبراطوري والقوى المحلية في مواجهة مسألة الهوية.

وبعد أن قامت جمهورية تركيا على أنقاض الإمبراطورية المتعددة الثقافات واللغات والأديان، جعلت الجمهورية التركية الهوية التركية المصدر الأساسي للوحدة وقمعت جميع الرعايا غير الأتراك، وأنكرت وجودهم. ونتيجة لهذه السياسات، أنكر النظام الجمهوري وجود جميع المجموعات العرقية بما فيها الأكراد، ومنعهم من استخدام لغاتهم الأصلية، وحاول طمس هويتهم بطرق وقنوات مختلفة. كانت الاستبدادية العلمانية التي أدت إلى إلغاء الخلافة وراء هذه السياسات القومية. في هذا السياق، أغلقت الحكومة العديد من المدارس الكردية والجماعات الدينية (الطرق الصوفية) للقضاء على المعرفة والتقاليد التي يعود تاريخها لعدة قرون.

ومنذ البداية، كان رد فعل السكان الأكراد في تركيا على سياسات الإنكار وطمس الهوية هو التمرد على الجمهورية. ولمواجهة هذه الثورات، اتخذت الدولة التدابير العسكرية العنيفة لقمع المتمردين، بجانب سياسة النفي إلى أجزاء مختلفة من البلاد، ولا سيما من خلال الهجرة والترحيل القسري. واستمر ذلك النهج الأمني على مدار سنوات عديدة، تدهورت خلالها العلاقة بين الأكراد والدولة بشكل مستمر. ووفقًا

للأكـراد، أصبحـت الدولة مؤسسـة قمعية، بل أصبحت عـدوًّا ينكر هويتهم، ويخضعهم لشـتى أنـواع الأعـمال الوحشـية. في المقابل، اعتـبرت النخبة الجمهورية الأكـراد مجموعة مـن المتمردين وقطـاع الطـرق، يحتاجون إلى العقاب والإصلاح والتهذيب.

تكاليف المسألة الكردية

لسـنوات طـوال ظلـت المسـألة الكردية الأكثر تعقيدًا واشتباكًا وعنفًا بين كل المسائل باهظة التكاليف، ليست فقط للأكراد وحدهم ولكن للمجتمع بأسره والدولة. ودون أدنى شك، تحمل الأكراد أسوأ الظروف، وحرموا مـن حقوقهـم، وتـم تجاهلهـم، ومنعـوا من استخدام لغتهم، حتى إنهم أجبروا على تغيير أسمائهم. وهجرتهم الدولة قسرًا من أوطانهم وأجبرتهم على العيش بين شعب لم يألفوه ولا يتكلـم لغتهم ولا يتكلمون لغته. وفضلًا عن ذلك، كان المنفى سـببًا للبطالـة والفقر الذي عانـوا ويلاتـه. دمـرت كل هذه السياسـات الأكـراد بطرق اجتماعيـة واقتصادية وثقافية، ونفسـية مختلفـة. وأصبحت الصدمـة أعمق نتيجـة العنـف والقمـع الـذي جـرى بحـق الأكـراد، وتزايد أعداد قتلاهـم وجرحاهم. وشعرت الأجيال الشابة أنهم فقدوا كل شيء وكانت الصدمة الكبرى.

ومـن أبـرز العوامـل التـي فاقمـت مـن صدمـة الأكراد هذه، أعداد القتلى الذين لقوا حتفهم بسـبب المسألة الكردية. وبينما لا تزال الأعـداد الدقيقـة للقتلى غـير معروفة، إلا أن هناك تناقضًا بين حسـابات المؤرخين الأكراد والأرقام الرسـمية. ومع ذلك، تشير التقارير

إلى أن أكثر من 45 ألف شخص لقوا حتفهم خلال 21 ثورة على مدى الـ 14 عامًا الأولى التي أعقبت تأسيس الجمهورية. وبالمثل، يعتقد أن أكثر من 45 ألف شخص لقوا حتفهم في سياق حملة تركيا ضد حزب العمال الكردستاني.

في المقابل، تزعم الدولة أنها أنفقت ما يقرب من 150 إلى 450 مليار دولار أمريكي لمكافحة الإرهاب. لكن الإحصاءات تشير إلى أن الأموال التي أنفقتها الدولة بلغت نحو 300 مليار دولار أمريكي. وبعبارة أخرى، خصصت تركيا 15 مليار دولار سنويًّا على مدى السنوات العشرين الماضية، لجهود مكافحة حزب العمال الكردستاني. العبء المالي الذي سببته حملة مكافحة الإرهاب أوقع أضرارًا بالغة بالاقتصاد الإقليمي والوطني.

لم تتسبب المشكلة الكردية فقط في إحداث مشكلات اجتماعية واقتصادية فحسب، بل شكلت أيضًا خطرًا على النظم السياسية والقضائية في البلاد. فقد أنتجت هذه القضية إثنين من النظم القانونية والسياسية المختلفة في نفس البلد. بعد الحكم العسكري في عام 1925، ظلت حالة الطوارئ في الفترة ما بين عامي 1978 و1987، واستمر الحكم بنظام الطوارئ من 1987 إلى 2002. ببساطة، عانى الأكراد من مختلف الإجراءات الإدارية المبالغ فيها لعدة عقود، بالإضافة إلى ربع قرن من الحكم العسكري المتواصل. وبالمثل، تم سن قانون مكافحة الإرهاب وأدخلت تعديلات مختلفة على القانون الجنائي، ووضع نظام قانوني بديل لهذه المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن الفشل في حل المسألة الكردية، أطال الوصاية العسكرية على الديمقراطية في تركيا، وجعل من المستحيل نجاح محاولات تعزيز الديمقراطية ومبادرات الإصلاح.

هناك قائمة طويلة من العوامل، لا تقتصر على التطورات التاريخية للمسألة الكردية المذكورة آنفًا، والتي حولت المسألة الكردية إلى مشكلة معقدة ذات تداعيات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ونفسية، وأمنية خطيرة. وهكذا كان من المستحيل إيجاد حل دائم أو مبادرة دون تبني نهج شامل يتضمن جميع الأبعاد المذكورة سابقًا.

محاولات الحل

يعود تاريخ السياسات الحكومية التي أفرزت القضية الكردية ومحاولات حل هذه المشكلة إلى السنوات الأولى من تاريخ الجمهورية وفترة حكم الحزب الواحد. ومع ذلك، ركزت الحكومات المتعاقبة خلال هذه الفترة على رصد الأحداث. كما أن غالبية التقارير تناولت المسألة الكردية من منظور أمني بحت، ومن أجل ضمان امتثال الأكراد للنظام، أوصت التقارير باتخاذ الإجراءات العسكرية ضدهم وطمس هويتهم وإنكار وجودهم، وإعادة توطينهم، وإجبارهم على الهجرة القسرية. وقد صورت التقارير الرسمية ممارسات الحكومة إلى حد كبير خلال فترة الحزب الواحد. وعلى الرغم من تحول تركيا إلى دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، وصعود الحزب الديمقراطي إلى السلطة، إلا أن الحكومة فشلت في وضع نهج للتعامل مع ومعالجة المسألة الكردية، وسعت إلى تطوير العلاقات مع الأكراد من خلال دمج الأعيان المحليين، مثل زعماء العائلات الكردية والجماعات الدينية، في المجموعة البرلمانية الخاصة بهم.

وكان تَعهّدُ الرئيس تورغوت أوزال في عام 1991 بحل المسألة الكردية أولَ جهد لمعالجة هذه المسألة. وواصل أوزال جهوده، كما أعلن رئيس الوزراء سليمان ديميريل ونائب رئيس الوزراء أردال إينونو أنهما "يعترفان بالواقع الكردي" خلال زيارة لديار بكر في عام 1993. من جانبه، أعلن حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار من جانب واحد لأول مرة في 20 مارس 1993، ردًّا على الجهود والمبادرات الهادفة إلى التوصل إلى حل سلمي. وبعد يومين من تجديد حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار، توفي الرئيس أوزال وسط ادعاءات شعبية باغتياله من أجل منعه من حل المسألة الكردية. وبعد مرور 40 يومًا على وفاة أوزال، شن حزب العمال الكردستاني هجومًا أسفر عن مقتل 33 جنديًّا تركيًّا في بينغول. وكان هذا الهجوم نذيرًا بانتهاء الفترة الأولى من وقف إطلاق النار.

تزعم الدولة أنها أنفقت ما يقرب من 150 إلى 450 مليار دولار أمريكي لمكافحة الإرهاب. لكن الإحصاءات تشير إلى أن الأموال التي أنفقتها الدولة بلغت نحو 300 مليار دولار أمريكي خلال العشرين عامًا الماضية.

وفي عامي 1996 و1997، أعرب رئيس الوزراء نجم الدين أربكان عن عزمه حل المشكلة، وأشار مسعود يلماز إلى أن الحكومة مضطرة إلى معالجة المسألة الكردية، في إطار

محاولتها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ قائلا إن "الطريق إلى الاتحاد الأوروبي يمر بديار بكر". ومع ذلك، أسفرت سلسلة من الهجمات والمناورات السياسية عن تبخر هذه المبادرات. تجارب دعاة السلام، والسياسيين والبيروقراطيين، بل وحتى العسكريين، أحبطت كل محاولات الحل.

المحادثات التي أجرتها وكالة الاستخبارات الوطنية مع عبد الله أوجلان وحزب العمال الكردستاني هي التي يسرت الانفتاح الكردي الذي عرف باسم عملية أوسلو

وأخيرًا، تم إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان ونقله إلى تركيا في عام 1999. وعلى الرغم من أن حزب العمال الكردستاني أعلن عن وقف إطلاق النار من جانب واحد، في مناسبات عديدة، بل وأعلن عن عزمه الانسحاب من تركيا، إلا أن، الحكومات المتعاقبة فشلت في اغتنام هذه الفرص، وضيعتها من أجل استحقاقات قصيرة الأجل. على سبيل المثال، في عام 1999 استهدفت عملية عسكرية مقاتلي حزب العمال الكردستاني الذين امتثلوا لأوامر عبد الله أوجلان بالانسحاب من تركيا، وحصدت 500 روحًا. بالطبع ليس هناك أدنى شك في أن هذا الحدث لا يزال يُشعر حزب العمال الكردستاني بأن الجهود الحالية بحاجة إلى ضمانات وطمأنينة قانونية.

أعوام الألفية الثانية: حزب العدالة والتنمية والمسألة الكردية

بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002، كان للشروع في مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أولوية سياسية خلال السنوات الأولى. في هذا الإطار، قامت الحكومة بسلسلة من الإصلاحات لتلبية معايير كوبنهاغن. عمومًا غالبية الإصلاحات (إلغاء حالة الطوارئ، وخفض فترات الاحتجاز في انتظار المحاكمة، وإلغاء محاكم أمن الدولة، وإزالة القيود القانونية المفروضة على اللغة الكردية، ورفع الحظر عن المطبوعات باللغة الكردية.. إلخ)، كانت متعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالمسألة الكردية. هذه الإصلاحات، بجانب خلفية العديد من سياسيي حزب العدالة والتنمية، ولدت الأمل لدى أكراد تركيا، وجعلت الحزب يحظى بشعبية كبيرة وتأييد واسع في المناطق التي يقطنها الأكراد.

وحظيت لقاءات رئيس الوزراء أردوغان في عام 2005 مع المثقفين في أنقرة وتصريحاته خلال زيارته لديار بكر باهتمام الأكراد والرأي العام المحلي والدولي. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يشير فيها رئيس وزراء لتركيا صراحة إلى "المسألة الكردية"، كما أعلن أردوغان أن هذه أيضًا مشكلته. الأهم من ذلك، أن أردوغان بدأ الحديث عن المصالحة بالقول إن "تجاهل أخطاء الماضي ليس من سلوك الدول الكبرى"، وبالتالي أكد أنهم عازمون على إعادة حل القضية

إشارة بدء المحادثات الكردية التركية بموافقة أوجلان على الانسحاب من تركيا

بالمزيد من الديمقراطية، وحقوق المواطنة، والمزيد من الرفاهية.

كان خطاب أردوغان بمثابة اعتراف رسمي من الدولة بالمسألة الكردية. ومع ذلك، أثارت تصريحات رئيس الوزراء ردود أفعال متنوعة: كانت هناك ردود أفعال إيجابية من جانب الأكراد والجماعات المؤيدة للسلام، في حين انتقدت الأوساط القومية/الكمالية تصريحاته. ولهذه الأسباب، فشلت الحكومة في اتخاذ أية خطوات لتعزيز خطاب أردوغان في ديار بكر. وعلاوة على ذلك، تم فرض العديد من القيود على الحقوق

والحريات، بما في ذلك التعديلات التي أقرتها الحكومة حول قانون مكافحة الإرهاب وقانون واجبات وصلاحيات الشرطة، خلال السنوات القادمة، ووصل برنامج الإصلاح إلى طريق مسدود.

الانفتاح الكردي

في عام 2009، فتحت حكومة حزب العدالة والتنمية باب النقاش حول "الانفتاح الكردي". وشددت هذه المبادرة على إجراء مناقشة متعمقة حول المسألة الكردية وعرض القضية على الرأي العام. وعلى خلفية النقاش العام، حث حزب العدالة والتنمية جميع الفئات الاجتماعية على التعبير عن آرائهم، كما أعرب عن رغبته في العمل سويًّا من أجل التوصل إلى حل سلمي بدلًا من تقديم اقتراحات. ومع ذلك، أدى رد الفعل الشعبي السلبي تجاه مبادرة حزب العدالة والتنمية إلى مراجعة اسم البرنامج عدة مرات. لذا، تبنت الحكومة مصطلح "الانفتاح الديمقراطي" ليحل محل العنوان الأصلي، الذي تبعه "مشروع الأخوة والوحدة الوطنية". وعلى الرغم من أن عملية الإصلاح بإشراف وزير الداخلية بشير أتالاي فشلت في إشراك ودمج الأحزاب السياسية، إلا أنها جعلت من الممكن أن تنخرط الحكومة في مداولات مطولة مع الجمعيات المهنية والمنظمات غير الحكومية، والجامعات، ووسائل الإعلام، والمفكرين. على هذا النحو، حرصت الحكومة على تلقي تعليقات من جميع الأطراف الراغبة في المساهمة في هذه العملية. خلال هذه الفترة، عقد البرلمان لأول مرة جلسة حول المسألة الكردية وسبل حلها، وفي هذه الأثناء اتخذت الحكومة الإجراءات اللازمة لدخول مجموعة من مقاتلي حزب العمال الكردستاني المتمركزين في معسكر مخمور في كردستان العراق إلى البلاد. وجرت احتفالات بوصول المجموعة المكونة من 34 مسلحًا (ثمانية من جبل قنديل و26 من معسكر مخمور) في خابور (إبراهيم خليل) على الحدود، وعمت المظاهرات جميع أنحاء البلاد.

عملية أوسلو

ويرجع سبب الانفتاح على الأكراد إلى محادثات وكالة الاستخبارات الوطنية مع عبد الله أوجلان وحزب العمال الكردستاني، التي أُطلق عليها اسم «عملية أوسلو». وشهدت هذه العملية أول مشاركة لتركيا في محادثات مباشرة مع حزب العمال الكردستاني وأوجلان. وعلاوة على ذلك، لم تثر الأنباء التي سربتها إحدى وكالات الأنباء بشأن المحادثات غضب الشارع. ومع ذلك، حاولت مجموعة من أفراد الشرطة والقضاء الساخطين احتجاز هاكان فيدان، رئيس وكالة الاستخبارات الوطنية، ومديرين سابقين في الوكالة في 7 فبراير 2012.

وقد استطاعت عملية أوسلو القضاء على التصور بأن المحادثات المباشرة بين الدولة وحزب العمال الكردستاني شيء مستحيل، وأتاحت الفرصة لكلا الطرفين للتعرف إلى بعضهم البعض ومطالب كل طرف. تمثل عملية السلام/ الحل الحالية في تركيا جهدًا يقوم على الخبرة والدراية وتعد بداية جديدة.

وبعبارة أخرى، يجب أن تكون هناك ضمانات من أجل نجاح عملية أوسلو.

ولسوء الحظ، أدى الهجوم الذي شنه حزب العمال الكردستاني على بلدة سيلفان في محافظة ديار بكر جنوب شرق تركيا، وأعمال العنف اللاحقة إلى مقاطعة عملية أوسلو، كما أثار تسريب أحد التسجيلات الصوتية للاجتماعات الشك والريبة. وردت الدولة على تصاعد أنشطة حزب العمال الكردستاني بالمزيد من العمليات العسكرية. ومع ذلك، بحلول نهاية عام 2012، فشل حزب العمال الكردستاني في بدء "الحرب الثورية الشعبية"، كما ظهر أن الدولة عاجزة عن القضاء على هذه المنظمة. وخلال هذه الفترة، قام المئات من أعضاء حزب العمال الكردستاني المسجونين والمتهمين في محاكمات منظومة المجتمع الكردستاني بالإضراب عن الطعام "حتى الموت" مطالبين الحكومة بإنهاء عزلة عبد الله أوجلان في جزيرة إمرالي. وبعد إنقطاع لفترة طويلة، استطاع حزب العمال الكردستاني إجراء اتصالات مع زعيمهم المسجون وإنتهى الإضراب عن الطعام عقب البيان الصحفي لعبد الله أوجلان. وفي وقت لاحق أعلن رئيس الوزراء أردوغان في بيان له أن "الدولة ستعيد المحادثات مع أوجلان إذا لزم الأمر". وكان هذا مؤشراً على أن تجدد المحادثات سيسهل المناقشات، ليس فقط بشأن الإضراب عن الطعام ولكن بشأن إيجاد حل دائم للصراع الكردي. وعندما تقدمت المحادثات بين وكالة الاستخبارات وأوجلان، قام اثنان من نواب البرلمان الحالي، أحمد تورك، وأيلا أقات بمقابلة أوجلان في 3 يناير 2013.

ردت الدولة على تصاعد أنشطة حزب العمال الكردستاني بالمزيد من العمليات العسكرية. ومع ذلك، بحلول نهاية عام 2012، فشل حزب العمال الكردستاني في بدء "الحرب الثورية الشعبية"، كما ظهر أن الدولة عاجزة عن القضاء على هذه المنظمة

عملية السلام الحالية

بدأت عملية السلام الحالية رسميًّا باجتماع إمرالي بين عبد الله أوجلان والنائبين البرلمانيين. في 23 فبراير 2013، قامت مجموعة ثانية من النواب، ضمت بيرفين بولدان، وألتان تان، وسيري سورايا أوندر بزيارة أوجلان في السجن. وعقب الاجتماع، سافر مسؤولو حزب السلام والديمقراطية إلى العراق وأوروبا لمقابلة قادة حزب العمال الكردستاني ومنظومة المجتمع الكردستاني. وكتب أوجلان ثلاث رسائل إلى قاعدة حزب العمال الكردستاني في جبل قنديل، وللجناح الأوروبي للمنظمة، وللحكومة في أنقرة عقب الاجتماعات التمهيدية من خلال القنوات الرسمية. وبعد مداولات مطولة بين الأكراد، أدلى أوجلان ببيان تاريخي خلال الاحتفالات بعيد النوروز في ديار بكر: "وصلنا مرحلة يجب أن يصمت فيها السلاح ويترك المجال للأفكار

من الممكن القول إن نزع سلاح حزب العمال الكردستاني والترتيبات الدستورية والقانونية لمعالجة المسألة الكردية ستتبع عملية الانسحاب

والسياسة للتحدث. سنتحد في وجه أولئك الذين يحاولون تقسيمنا. من الآن فصاعدًا، يبزغ عهد جديد تعلو فيه السياسة وليس الأسلحة. لقد حان الوقت لانسحاب العناصر المسلحة إلى خارج حدود تركيا". واستجابت قيادة حزب العمال الكردستاني في جبل قنديل بشكل إيجابي لرسالة عبد الله أوجلان، وأعلنت وقف إطلاق النار بعد أيام فقط من إعلان ولائهم.

عملية السلام والإدارة

بالرغم من أن عددًا قليلًا من الأشخاص فقط هم المسؤولون عن عملية السلام وعلى علم بما أسفرت عنه المفاوضات في الوقت الراهن، إلا أن وسائل الإعلام تعد قناة اتصال للفاعلين المقربين من طرفي المفاوضات، وتبادل الرسائل بين الطرفين والجمهور العريض. وبعبارة أخرى، تعقد مفاوضات متوازية من خلال مختلف وسائل الإعلام، ولا ترفع فقط من سقف التوقعات، بل إنها تحدث قدرًا كبيرًا من اللبس. كما أن العديد من المعلقين يتسببون في حدوث سوء فهم، وبالتالي يخلقون تحديات إضافية لعملية السلام. لذا فإنه من الضروري بالنسبة للمراقبين مراعاة لهجتهم وتجنب استخدام اللغة التي تهين/أو تتجاهل الطرف الآخر.

وفي الوقت نفسه، تظهر الحاجة إلى طرف ثالث ليكون بمثابة وسيط في عملية السلام. لهذا السبب، تم توعية الرأي العام بضرورة إنشاء لجان محددة تعمل كوسيط. في هذا الصدد، تم إنشاء لجنة من الحكماء تضم 63 عضوًا من المثقفين والأكاديميين والفنانين وممثلي المنظمات غير الحكومية. وعقدت اللجنة أول اجتماع لها مع رئيس الوزراء أردوغان، وأعضاء مجلس الوزراء والبيروقراطيين في إسطنبول في 4 أبريل 2013. ومن المتوقع أن تتوسط هذه اللجنة بين مختلف الفئات الاجتماعية وصناع القرار وتساعد على خلق أرضية خصبة من أجل التوصل إلى حل سلمي. وقد أكد رئيس الوزراء أردوغان أن اللجنة ستعمل بشكل مستقل وليس باسم حزب العدالة والتنمية أو الحكومة التركية. هذا التركيز على استقلالية اللجنة عزز من توقعات الجمهور بشأن أدائها ووظائفها. وعلاوة على ذلك، اقترح حزب العدالة والتنمية إنشاء لجنة برلمانية، ولكن هذه المبادرة قوبلت بانتقادات من جانب حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية، اللذين أعلنا عن عدم تعيين أي ممثل لهما فيها. ومع هذا فإن تأسيس لجنة برلمانية يمثل خطوة كبيرة لضمان نجاح عملية السلام.

المطالب والتوقعات

عملية السلام في تركيا تمر بأسهل وأولى مراحلها. حتى الانفتاح على الأكراد في

عـام 2009، كان مـن غـير المـشروع قانونيًّا وسياسـيًّا واجتماعيًّـا الحديـث عـن المسـألة الكرديـة. ولذلـك، لا يـزال هناك قـدر كبير مـن البلبلة بـين الرأي العـام وصنـاع القرار بـل وحتـى الأطـراف المتفاوضـة. ولا تزال التوقعـات والخطـوط الحمـراء للأطـراف غـير واضحـة. ومـن الجديـر بالذكـر أيضًـا أن الأفـراد المتفاوضـين عـن جهـة بعينها قد يختلفـون مع بعضهـم البعـض. ولذلك كان هناك قدر من الانفعال والإثارة بشـأن ردود قنديل وأوروبا على رسـالة أوجلان، وحزب السـلام والديموقراطية. لكن لحسـن الحظ، اسـتجابت المجموعات الثلاث بشكل إيجابي لمطالب أوجلان وعزز ذلك من فرص نجاح عملية السلام.

ومـع ذلـك، فـإن تأكيـد أوجـلان عـلى الإسـلام والخبرات التاريخية المشـتركة جعل بعض المثقفين اليسـاريين، وبعض الجماعات العلويـة، وبعـض أعضـاء حـزب العـمال الكردسـتاني يشـعرون بخيبة الأمـل. ويبقى أن نـرى مـا إذا كانـت هـذه التصريحات تمثل تغيـيرات كبـيرة في تفكـير أوجـلان أو مجرد خطـاب يهدف إلى مواسـاة الأتـراك والدولة التركيـة. عـلى كل حـال، تميـل تصريحـات أوجـلان السـابقة تاريخيًّـا إلى إبـراز العناصر الإيجابيـة والسـلبية معًـا. ولا يـزال، منتقدو رسـالة أوجـلان في عيـد النـوروز قلقـين، والأهـم من ذلـك، أنهم إختـاروا التعبير عن رفضهم من خلال الوسـائل التي قد تعرض عملية السلام للخطر.

ولا يـزال من غير المعـروف الموضوعات التي تمت مناقشـتها في المفاوضات بين الدولة وعبـد الله أوجـلان، والتـي مهـدت الطريق للتطورات المذكورة سـابقًا. ومع ذلك، يبدو أن الأطـراف المتفاوضـة توصلـت إلى حـل عـلى ثـلاث مراحـل: المرحلـة الأولى كانـت وقـف إطـلاق النـار. وهنـا، مـن المتوقع أن يسـحب حزب العمال الكردسـتاني مسلحيه من تركيا. وعلى الرغـم من أنه يبدو أن هناك إتفاقًـا أساسـيًّا حـول هـذه الخطـوة، إلا أن الـرأي العـام ما زال يشـعر بالشـك والريبة. عـلى سـبيل المثـال، بينما يـصر حـزب العمال الكردسـتاني على بعـض الترتيبـات القانونية لتسـهيل انسـحابه، تـرى حكومـة حـزب العدالـة والتنمية أنه ليسـت هناك حاجة لمثل هـذا التشريع. ومـع ذلك، فقـد تعهد رئيس الـوزراء رجب طيـب أردوغان عـدة مرات بأن انسـحاب حـزب العمال الكردسـتاني لن تقابله الحكومة بإجـراءات على غرار العملية العسـكرية التـي قامـت بهـا في عـام 1999. ومـن المتوقع أن يغادر مسـلحو حزب العمال الكردستاني تمشيًا مع أوامر أوجلان.

مـن الممكـن القول إن نزع سـلاح حزب العـمال الكردسـتاني والترتيبات الدسـتورية والقانونيـة لمعالجـة المسـألة الكردية، سـتتبع عمليـة الانسـحاب. ومـع ذلك، سـتتطلب كل خطـوة بعض الوقت. وعلاوة على ذلك، هنـاك فرصة كبـيرة بأن الأطـراف المتفاوضة تفضـل في الواقـع مثـل هـذا الغمـوض. في عمليـات الحرب والسـلام، كما ذكر سـابقًا، تحدث تحـولات كبـيرة في مطالـب الطرفين.

على كل حال، من الملاحظ أن التحولات تحدث بناء على تاريخ الحركة الكردية في تركيا. وبالتالي، فمن الضروري مناقشة إلى أي مدى تستطيع الترتيبات الدستورية والقانونية للاعتراف الرسمي بالهوية الكردية، والمواطنة، والتعليم باللغة الكردية، وتعزيز دور الحكومات المحلية، معالجة المسألة الكردية بشكل جذري. ويبدو أن التحول في المطالب الكردية من الاعتراف الرسمي والحكم الذاتي إلى الإصلاحات الديمقراطية يشكل الديناميكية الرئيسة لعملية السلام. من الممكن أن يأخذ حزب العدالة والتنمية هذه المطالب بعين الاعتبار في إطار الحقوق والحريات. لكن على النقيض من ذلك، من غير المرجح أن تنجح عملية السلام إذا أصر الأكراد على الصفة الرسمية بدلًا من الإصلاحات الديمقراطية التي تحافظ على الهوية الكردية.

مستقبل عملية السلام والمخاطر المحتملة

من أجل نجاح عملية السلام والتوصل إلى السلام الدائم في البلاد، يجب أن نعترف ونحلل جميع جوانب المسألة الكردية. ولابد من معالجة الجوانب الاجتماعية للمشكلة، بالإضافة إلى الأنظمة السياسية والقانونية. وقد يكون من الصعب جدًّا التوصل إلى سياسات ترضي الأكراد وتقبلها الأطراف المعنية غير الكردية في المجتمع التركي. في هذا السياق، قد يكون التخلي والتراجع عن المحرمات الموجودة في قلوب وعقول صناع القرار الخطوة الأكثر أهمية من معالجة هموم المجتمع.

وبينما يتعين على المجتمع بأسره أن يقوم بدوره في عملية السلام، إلا أن الدور الأكبر يقع على عاتق الأطراف المتفاوضة؛ الدولة والحركة السياسية الكردية. ومهمتهما الرئيسة هي اتخاذ الخطوات اللازمة لدعم بعضهما البعض بالإضافة إلى الانخراط في المفاوضات. وعلى الجهات الفاعلة في كلا الجانبين الأخذ بعين الاعتبار بقية المجتمع، بدلًا من التفكير في أنفسها ودوائرها الانتخابية. كما يجب على العديد من المؤسسات غير السياسية، بما في ذلك الجامعات ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية أن تقوم بدورها في تشجيع وحث أطراف التفاوض على المضي قدمًا وإقناع الرأي العام.